والعسكرية، وبنصيب من الموارد الاقتصادية يفوق، الى حدّ بعيد، نسبته العددية». وتتميّز التركيبة الاجتماعية، في مثل هذه الحالة، بالفصل العرقي، امّا بحكم القانون، وامّا نتيجة التفاعلات الاجتماعية. ويتّخذ ذلك شكل المناطق السكنية المتباعدة والمكانة المتميزة، الخ، بالاضافة الى العزل، أيضاً، في الوظائف والمهن، بحيث تنحصر الاعمال الاقل لمعاناً وأهمية في السكان المحليين. هذا النظام الاجتماعي يتعزّز، ويستمر، لا بالقوة فحسب، بل، ايضاً، بالافكار والمعتقدات؛ «فالفرد الواحد من المجتمع المتخلف يعتبر، بالضرورة، متخلفاً، والعنف من صفاته الطبيعية؛ وبالتالي، فان المجتمع المتقدّم يجب أَلّا يتردد ، أبداً، في استخدام القوة ضده؛ انه خبيث وغير أهل للثقة؛ وبالتالي، يجب تقييد تحركاته ومراقبته». ومن الواضح، ان الكاتب لم يجد لديه الجرأة الكافية ليصل الى الاستنتاج المنطقي الوحيد الذي يقدّمه هذا الوصف للمجتمع الاسرائيلي الاستعماري: انه نسخة اخرى من نظام جنوب افريقيا العنصري.

واذا كانت الجرأة تنقص الكاتب لتحديد طبيعة الحكم الاسرائيلي الاستعماري، فان المعلومات تنقصه ايضاً، لدى تناوله نظام ملكية الاراضي في فلسطين منذ العهد العثماني، والذي ينحصر، حسب رأيه، في فئتين: ملك خاص، وأراضي دولة؛ متجاهلاً اراضي الوقف، والمشاع، والموات، والمتروكة، وهي، في مجموعها، تضمّ مساحات كبيرة من اراضي فلسطين، التي تمكّنت اسرائيل من الاستيلاء عليها بعد حربي العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧. على أن الكاتب لا يخفي معارضته مشاريع الاستيطان واسعة النطاق في الضفة الفلسطينية، التي ستكلف اسرائيل بلايين الدولارات على حساب التنمية في الجليل والنقب ومدن الاعمار، إضافة الى ان هذا النشاط الاستيطاني المكثف، حسب رأي الكاتب، «يناقض الهدف الصهيوني المركزي، الذي يتحدّد باقامة دولة على ارض ـ اسرائيل، تستطيع الحفاظ على الطابع اليهودي، وتتميّز، في الوقت عينه، بالديمقراطية والعدالة» (٨١).

ولا يتجاهل الكاتب الدور الاساسي الذي يلعبه الكيرن كاييمث (الصندوق القومي اليهودي) في عملية الاستيطان، مع اضفاء الطابع القانوني، بالتأكيد، على هذا الدور. فـ «الصندوق القومي اليهودي» انما ينشط «من أجل منع محاولات الاهالي المتكررة للاستيلاء على اراضي الدولة، أو التقليل منها» (ص ٩٣). أمّا غايات هذا النشاط، فهي: حماية حدود المستوطنات اليهودية واراضي الدولة الملاصقة لها؛ وضمان احتياطي من الاراضي للاستيطان مستقبلاً، وتنمية مناطق صناعية؛ وضمان التواصل الطبيعي بين المستوطنات اليهودية وبأقل التكاليف؛ وخلق فرص العمل والمعيشة لسكان المستوطنات اليهودية المجاورة؛ وحماية الاراضي التي لم توضع لها، بعد، مخططات التنمية.

ولم يغفل الكاتب، ايضاً، مسألة الاستيطان في مرتفعات الجولان وسيناء وقطاع غزة. بالنسبة الى الجولان، لخّص المؤلف الوضع الحالي فيها بأنه «أبعد ما يكون من الاهداف التي وضعها اصحاب المخططات؛ ويبدو أن الظروف الطبيعية من جهة، وأولويات التنمية المخصّصة لـ ' يهودا السامرة' من جهة اخرى، قد أعاقت المزيد من التقدم [في تلك المنطقة]» (ص ١٢٧). أمّا عن الاستيطان في صحراء سيناء، فذكر «انه لم يكن من المعقول، منذ البداية، أن تقوم مجموعة صغيرة من السكان على مساحة شاسعة من سيناء بمحاولة خلق واقع جغرافي وسياسي وأمني جديد، الى جانب كون تلك المحاولة مجردة من أية امكانية للبقاء على المدى الطويل» (ص ١٣١). وبالتالي، لا عجب ان تنهار تلك المحاولة الاستيطانية، وتتلاشى، لدى أول تغيّر سياسي في المنطقة، بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر. ويشكّل قطاع غزة المنطقة الثالثة من الاراضي المحتلة التي تبدو فيها «انجازات الاستيطان اليهودي متواضعة». فالقطاع، الذي لا تتجاوز مساحته ١٤٠ ميلاً مربعاً يعيش فيه اكثر من نصف مليون عربي فلسطيني، بكثافة سكانية تكاد تقارب ٤٠٠٠ شخص للميل المربع الواحد، يستوطن فيه حوالى ٢٧٠٠ يهودي في ثلاثة تجمّعات رئيسة، هي: لاهيا في شمال مدينة غزة، ونيشاريم جنوب المدينة، وتجمّع قطيف الممتد بين دير البلح ورفح. وفي ضوء الارقام والمعطيات الديمغرافية والجغرافية التي قدّمها الكاتب بشأن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ ، نجده يرجح الاستنتاج التالي: «ان قدرة اسرائيل الاستيطانية في المناطق المحتلة محدودة للغاية، من الناحيتين، الاقتصادية والديمغرافية. ان الاستثمارات التي خصّصت، مؤخراً، للمناطق استنفدت جميع موارد التنمية للمنطقة الواقعة ضمن ' الخط